



المصدر: الاهـرام

التاريخ: ١٥ فبراير ١٩٩١

حبس صاحب د. آى . سى . سنتر

لامتفاعة عن رد اموال المودعين

امر المستشار حسن الشربيني المحامى العام لنيابتي الضرائب والشنون المالية والتجارية بحبس محمد عصام بدير صاحب مجموعة شركات د. آى . سى . سنتر ، ٤ ايام لامتفاعة عن رد الاموال المستحقة لاصحابها ، ٥٤ مليون جنيه ، ولعدم اخطاره الهيئة العامة لشنون المال عن الاموال التى تلقاها قبل العمل بقانون توظيف الاموال .

وكان احمد ادريس رئيس نيابة الشنون المالية والتجارية قد تولى التحقيق مع عصام بدير حيث تبين انه اصدر اسهما فى شركة مساهمة مقابل ايداعات المودعين لديه على وجه يخالف احكام القانون وقد قرر المتهم فى تحقيقات النيابة ان عدد المودعين ٥ الاف مودع وانهم شركاء فى شركات خاصة وليسوا مودعين وانه لا يخضع للقانون رقم ١٤٦ لسنة ٨٨ الخاص بتلقى الاموال

وكان عصام بدير قد تقدم بطلب للهيئة العامة لسرق المال لتوفيق اوضاعه ورفضت الهيئة الطلب كما تقدم ببرنامج زمنى لرد اموال المودعين الا انه لم يلتزم به